

Distr.: General
28 February 2008
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

أولا - مقدمة

١ - هذا هو التقرير السادس للأمين العام عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ويقدم التقرير تقييما شاملا للخطوات التي اتخذت بغية تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) منذ صدور تقرير الأمين العام الأخير في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641)، ويلقي الضوء في آن واحد على التقدم المتواصل المحرز في تنفيذ هذا القرار وعلى الميادين التي تشكل مصدر قلق وما زالت تعرقل تحقيق وقف دائم لإطلاق النار بين الطرفين والتوصل إلى حل طويل الأمد فيما بينهما.

٢ - ويسرني أن أفيد بأن حكومتي لبنان وإسرائيل كليهما تعربان عن مواصلة الالتزام بتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). بيد أن مواصلة التزام الطرفين بجميع أحكام القرار، دون انتقائية، هو السبيل الوحيد إلى إرساء القاعدة المطلوبة لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل طويل الأمد. وقد واصلت قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة) والقوات المسلحة اللبنانية عملهما لكفالة عدم استخدام المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني للقيام بأنشطة عدائية وخلوها من أي أفراد مسلحين غير مأذون لهم ومن أي أصول وأسلحة غير مأذون بها. وقد ازداد التعاون بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، كما يتضح من زيادة العمليات المنسقة المضطلع بها تنفيذا للأحكام ذات الصلة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وأسهم هذا التعاون إسهاما ملموسا في الهدوء العام الذي ما زال يسود منطقة عمليات القوة. ومع ذلك، فإنني قلق من عدد الحوادث الخطيرة التي وقعت أثناء الفترة المشمولة بالتقرير وزادت من حدة التوتر في المنطقة.

٣ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظل لبنان في قبضة أزمة سياسية حادة تسببت في عرقلة العمل العادي للمؤسسات الدستورية الشرعية. ويشكل انتخاب رئيس جديد للجمهورية صُلب الأزمة، ذلك أن هذا المنصب ظل شاغرا منذ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر



٢٠٠٧. وقد أدى المأزق السياسي الذي طال أمده إلى مواجهات عنيفة بين الأطراف المتنازعة، أسفرت عن مصرع عدد من الأشخاص وجرح آخرين. والجهود التي تبذلها الأطراف اللبنانية والدولية من أجل التوصل إلى اتفاق لا تزال جارية. بيد أن هذه الجهود لم تؤت ثمارها بعد بسبب تداخل المصالح الإقليمية مع تفاعلات القوى الداخلية اللبنانية.

٤ - وساهم استمرار الاغتيالات المحددة الهدف في لبنان في تفاقم مظاهر التوتر في البلد برمته. واتسع نطاق الأهداف ليشمل قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان خارج منطقة عملياتها، والجيش، وقوات الأمن والأوساط الدبلوماسية. ففي ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، أدى انفجار إلى مصرع اللواء فرانسوا الحاج من القوات المسلحة اللبنانية مع سائقه. وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، قُتل النقيب وسام عيد من قوى الأمن الداخلي وخمسة أشخاص آخرون، كما أصيب ٢٠ شخصا آخر بجروح. وفي ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أدى انفجار كان على ما يبدو يستهدف مركبة تابعة لسفارة الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان، إلى مصرع ثلاثة أشخاص وإصابة عشرات آخرين بجروح. وهذه الاعتداءات الإرهابية تمثل تهديدا خطيرا لأمن لبنان واستقراره وتهدد صُلب سيادته وسلامته الإقليمية واستقلاله.

٥ - وعلى نحو ما أشير إليه أعلاه، فقد أصبحت الجهود المبذولة من أجل إحراز مزيد من التقدم بشأن الجوانب الرئيسية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) معقدة تعقيدا بالغا من جراء الحالة السائدة في لبنان أثناء الفترة المشمولة بالتقرير.

ثانيا - تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦)

ألف - احترام الخط الأزرق

٦ - ظلت الحالة العسكرية والأمنية في منطقة عمليات القوة مستقرة عموما منذ تقديم تقريره الأخير في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ (S/2007/641). وواصل الطرفان إعلان التزامهما بدعم وقف الأعمال القتالية. غير أنه قد وقع عدد من الحوادث الخطيرة أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، مما زاد من حدة التوتر في منطقة العمليات، ولا سيما في بعض نقاط الاحتكاك المعروفة على طول الخط الأزرق. وتشكل هذه الحوادث انتهاكات للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وتؤدي إلى تقويض الجهود التي تبذلها القوة من أجل بناء الثقة بين الطرفين ومع سكان جنوب لبنان.

٧ - وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، أبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان أن صاروخين ضربا مدينة شيلومي في شمال إسرائيل مما تسبب في إلحاق

أضرار طفيفة بالطريق الرئيسي وبأحد المنازل، ولكنهما لم يسفرا عن إصابات. ولم يتسن لقوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية والقوة أن تكتشف إطلاق الصاروخين أو أثرهما ولم يحدث انفجار لدى وقوعهما. ورغم عمليات البحث المتعددة والمشاركة بين اليونيفيل والقوات المسلحة اللبنانية، لم يكتشف أي أثر لموقع جرت منه عملية الإطلاق. ولم يعلن أحد حتى الآن المسؤولية عن الهجوم. وأصرت قوات الدفاع الإسرائيلية على أن الصاروخين أطلقا من الأراضي اللبنانية عبر الخط الأزرق. وأكدت القوات المسلحة اللبنانية أنه لم يجر إطلاق أي صواريخ من الأراضي اللبنانية. وتقوم القوة بالتحقيق في الحادث بالتعاون الوثيق مع قوات الدفاع الإسرائيلية والقوات المسلحة اللبنانية، كما يجري بذل جهود من أجل التحقق من جميع الوقائع. وقُدِّم إلى الطرفين تقرير أولي عن التحقيق في ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وإذا كان الصاروخان قد أطلقا من الأراضي اللبنانية، كما هو محتمل، فإن الحادث يشكل انتهاكا خطيرا للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وخرقا لاتفاق وقف الأعمال القتالية.

٨ - وما زال تحقيق القوات المسلحة اللبنانية في الهجوم الصاروخي على إسرائيل في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ (انظر S/2007/392) جاريا. وليس ثمة في هذه المرحلة أي تطورات جديدة يمكن الاستفادة بها. وأحث السلطات اللبنانية على أن تبذل قصارى جهودها من أجل التعرف على مرتكبي الهجوم وتقديمهم إلى العدالة.

٩ - وفي حادثين منفصلين في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، شارك مدنيون لبنانيون في عمليات إجرامية لتهديب مواد وبضائع تجارية غير مشروعة من لبنان إلى إسرائيل. ووقع الحادثان كلاهما في منطقة قرية العجر. ففي ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، كشفت قوات الدفاع الإسرائيلية شخصين بعد عبورهما الخط الأزرق. وأطلقت قوات الدفاع الإسرائيلية النار فأصاب الشخصين بجروح ثم اعتقلتتهما جنوب الخط الأزرق. وما زالاهن الاعتقال لدى السلطات الإسرائيلية. وإضافة إلى ذلك، ما زالت القوات المسلحة اللبنانية تعتقل شخصا آخر مشتبه به وإلى جانبه شريك محتمل. وأتمت القوة تحقيقها في الحادث وقدمت النتائج التي توصلت إليها مع استنتاجاتها إلى الطرفين.

١٠ - وفي ٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨، أطلقت دورية تابعة لقوات الدفاع الإسرائيلية النار وأصاب بجروح مدنيين لبنانيين اشتبه في قيامهما بأنشطة قريب وكانا قد دخلا المنطقة التي تحتلها إسرائيل حول قرية العجر، شمال الخط الأزرق. وقد توفي أحد الشخصين فيما بعد وأبلغت القوة بأن الجريح يوجد رهن الاعتقال لدى القوات المسلحة اللبنانية. وما زال التحقيق الذي تقوم به القوة للتحقق من الوقائع جاريا. ويؤكد هذا الحادث الحاجة الملحة إلى

إتمام انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية انسحاباً كاملاً من الجزء الشمالي من قرية العجر والمنطقة المحيطة بها، وفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١١ - ويعزز هذان الحادثان اللذان وقعا حول قرية العجر الأهمية البالغة التي تكتسبها ترتيبات الاتصال والتنسيق المتفق عليها بين القوة والطرفين، ويبرزان، على وجه الخصوص، أهمية التبادل السريع للمعلومات في منع الأنشطة غير المشروعة مثل عمليات التهريب، على جانبي الخط الأزرق كليهما قبل استفحال مثل تلك الحالات.

١٢ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وقعت ثلاث حالات مختلفة قام فيها جنود تابعون لقوات الدفاع الإسرائيلية بتوجيه أسلحتهم صوب دوريات تابعة للقوة، مع إقدام الجنود الإسرائيليين أيضاً على التصويب بواسطة أشعة الليزر تحت الحمراء في إحدى الحالات. وتواصل القوة تحقيقها في حادث وقع في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٨ حيث أصابت نيران أسلحة صغيرة أطلقت من الجانب الإسرائيلي علامة تحذير من وجود حقل ألغام على مقربة من فريق من أفرقة الأمم المتحدة لإزالة الألغام كان يعمل بالقرب من الخط الأزرق. وأبلغت قوات الدفاع الإسرائيلية القوة بأنها تجري تحقيقاً من جانبها للتحقق من مصدر نيران الأسلحة الصغيرة وفي ظروف الحادث. وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٨، تعرضت دورية بالمركبات تابعة للقوة لحصار ضربته حولها مجموعة من المدنيين اللبنانيين بضع ساعات في منطقة العمليات. وأود أن أعيد تأكيد التزامات الطرفين بكفالة سلامة القوة وأمنها وحرية تنقلها بتعاونهما على نحو تام في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

١٣ - وفي حادثين اثنين، أحدهما وقع في ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ في منطقة مزارع شبعا، والآخر في ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨ على مقربة من قرية العجر، على التوالي، اعتقلت قوات الدفاع الإسرائيلية راعياً لبنانياً بسبب عبوره الخط الأزرق. ففي الحادث الأول، وبعد بضع ساعات، أطلق سراح الراعي بواسطة القوة، التي قامت فيما بعد بتسليمه إلى السلطات اللبنانية. وبناءً على إفادة الراعي، أبلغت القوات المسلحة اللبنانية القوة لاحقاً بأنه اعتقل من جانب قوات الدفاع الإسرائيلية شمال الخط الأزرق. وطلبت القوات المسلحة اللبنانية إلى القوة إجراء تحقيق في الحادث. بيد أنه في ضوء الشهادات المتناقضة الواردة من الطرفين وانعدام أدلة إثبات أخرى، لم يكن في مقدور القوة أن تتحقق من موقع الحادث بالضبط. وفي الحادث الثاني، أكد التحقيق الذي قامت به القوة أن الراعي عبر الخط الأزرق.

١٤ - وفيما يتعلق بجميع الأحداث، أحث الطرفين على التعاون التام مع القوة في تحقيقاتها وتوفير كل المعلومات وأدلة الإثبات ذات الصلة في الوقت المناسب حتى يتأتى إثبات الوقائع

بسرعة. فمن شأن ذلك أن يساعد على خفض التوتر في الميدان ويحول دون وقوع حوادث مماثلة في المستقبل.

١٥ - وأبلغت القوة أيضا عن وقوع عدد إضافي من الانتهاكات البرية الطفيفة من جانب رعاة لبنانيين من المنطقة. وكما أشرت في تقريرها السابق، فإن هذه الانتهاكات، التي قد تقع في بعض الحالات سهو يمكن أن تقود إلى حوادث غير مقصودة وتصعيد غير متعمد في التوتر على طول الخط الأزرق.

١٦ - وقد أكدت سابقا أهمية وضع علامات واضحة على الخط الأزرق بغية الحد من الانتهاكات البرية غير المقصودة وبناء الثقة. كما أفادت بأن القوة بدأت تنفيذ مشروع تحريبي مع القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية لوضع علامات واضحة على جزء من الخط الأزرق يمتد على طول ست كيلومترات في القطاع الغربي من منطقة العمليات. وقد تم الآن نصب برميلين اثنين على الخط الأزرق وتم الاتفاق مع الطرفين على ثماني نقاط أخرى. ومن المهم الاستفادة من هذا الزخم. وأحث القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية على مواصلة التركيز على اتباع نهج عملي ببناء من أجل التغلب على أي عوائق تحول دون وضع علامات واضحة على الخط الأزرق، كما حددته الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وسوف تساعد الدروس المستخلصة من المشروع التحريبي في النهاية على وضع الصيغة النهائية لورقة العمل بشأن الإجراءات التقنية المتعلقة بوضع علامات الخط الأزرق بكامله.

١٧ - وعلى امتداد الفترة المشمولة بالتقرير، لاحظت القوة عددا كبيرا من الانتهاكات الجوية الإسرائيلية للمجال الجوي اللبناني قامت بها يوميا تقريبا طائرات ومركبات جوية غير مأهولة. وأبلغ عن عدد كبير جدا من الانتهاكات الجوية للأراضي اللبنانية ومياه لبنان الإقليمية، يومي ٧ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٨، شاركت فيها أعداد كبيرة من الطائرات المقاتلة والمركبات الجوية غير المأهولة. وكانت بعض الطائرات تحلق على علو منخفض، بما في ذلك فوق مقر القوة في الناقورة. وعلاوة على ذلك، كانت بعض الطائرات المقاتلة تحلق في تشكيلات تكتيكية، وكانت تقوم بمناورات قتالية جوية وغيرها من المناورات التدريبية واستخدمت في حالتين وسائط إلكترونية مضادة. وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٨، سجلت القوة ٣٦ انتهاكا جويا، قامت به بصورة رئيسية مركبات جوية غير مأهولة. وعمليات التحليق الإسرائيلية فوق الأراضي اللبنانية تشكل جميعها انتهاكات للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلاوة على ذلك، فإن الانتهاكات الجوية تؤدي بطبيعتها إلى تصعيد التوترات وإلى زيادة ملموسة في إمكانية وقوع حوادث أمنية كما يتضح من قيام القوات

المسلحة اللبنانية بإطلاق النار على طائرات إسرائيلية انتهكت المجال الجوي اللبناني في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. ويمكن أن تسبب الانتهاكات الجوية خوفا لا داعي له لدى السكان المحليين، ولا سيما عندما تتم على علو منخفض وبطريقة استفزازية. كما أنها تعيق قدرة القوة على العمل بفعالية في سبيل زيادة استقرار الوضع ذلك أنها تقوض مصداقية الأمم المتحدة، ومصداقية السلطات اللبنانية.

١٨ - وقد واصلت الإعراب عن القلق ومطالبة إسرائيل بوقف جميع الانتهاكات الجوية. وقام ممثلي في الميدان بالأمر ذاته. وما فتئت حكومة لبنان تحتج على تلك الأفعال باعتبارها انتهاكات خطيرة للسيادة اللبنانية وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وتؤكد حكومة إسرائيل أن عمليات التحليق الجوي تلك هي تدبير أمني ضروري سيستمر إلى أن يتم إطلاق سراح جندييها المختطفين وتنفيذ التدابير الميمنة في الفقرتين ١٤ و ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تنفيذا تاما.

باء - ترتيبات الأمن والاتصال

١٩ - تظل الاجتماعات الثلاثية المنتظمة التي يعقدها قائد القوة مع كبار ممثلي القوات المسلحة اللبنانية وقوات الدفاع الإسرائيلية آلية لها أهمية بالغة في بناء الثقة بين الطرفين. ويواصل الجانبان إثبات وجود التزام قوي بإزاء هذا المحفل الذي يستهدف معالجة قضايا تنفيذية أساسية على الصعيدين الأمني والعسكري، والحيلولة دون وقوع الحوادث والانتهاكات، وتعزيز الاتصال والتنسيق. وتعالج هذه الآلية الثلاثية الأطراف عددا متزايدا من القضايا، منها نتائج واستنتاجات تحقيقات القوة في الحوادث. وكما أكدت في تقريرها السابق، ف نطاق القضايا وتعقدها يجعلان التقدم في وضع صيغة تفاهم مشترك يسير في بعض الأحيان بشكل تدريجي وبطيء.

٢٠ - ورغم ما بذل من جهود مكثفة، لم يتسن حتى الآن تخطي الطريق المسدود الذي بلغته الترتيبات الأمنية المؤقتة بشأن الجزء الشمالي من قرية العجر. ويشكل استمرار سيطرة قوات الدفاع الإسرائيلية على جزء من القرية يقع شمال الخط الأزرق وعلى منطقة صغيرة مجاورة واقعة داخل الأراضي اللبنانية مصدرا للتوتر وينطوي على احتمال وقوع حوادث. ولا تحتفظ قوات الدفاع الإسرائيلية بمواقع دائمة داخل هذه المنطقة، غير أنها عززت وجودها ونشاطها على مدى الفترة المشمولة بالتقرير. وكما أشرت في تقارير سابقة، لن تكمل إسرائيل انسحابها من جنوب لبنان، وفقا لالتزاماتها بمقتضى القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، طالما بقيت قوات الدفاع الإسرائيلية في شمال قرية العجر. وعلى إثر مشاورات ثنائية موسعة، طرح قائد القوة على الطرفين أفكارا جديدة عن سبل تجاوز الطريق المسدود وتيسير

انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية من المنطقة. وأحث الطرفين على اتباع نهج بناء حتى تتسنى تسوية هذه المسألة البالغة الأهمية والحساسة في أقرب وقت ممكن. وقد أحطت علما بآخر اقتراح مقدم من حكومة لبنان في هذا الصدد.

٢١ - وتخضع منطقة العمليات للمراقبة الفعالة بفعل الوجود المشترك لقوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية. وللقوة ٦١ موقعا دائما و ١٣٦ مركز مراقبة و ٦ نقاط تفتيش ومراكز مراقبة مؤقتة. وفضلا عن ذلك، تواصل قوة الأمم المتحدة تسيير ما متوسطه ٤٠٠ دورية آلية وراجلة وجوية نهارا وليلا وعلى مدار الساعة في جميع أرجاء منطقة عملياتها في المناطق الريفية والحضرية معا. ولا تزال القوات المسلحة اللبنانية منتشرة في منطقة العمليات بقوام أربعة ألوية ذات أحجام مختلفة تشغل حاليا أكثر من ١٠٠ نقطة تفتيش ومركز مراقبة وتسيير دوريات في مواقع بالغة الأهمية في المنطقة جنوب نهر الليطاني. وتسهم القوات المسلحة اللبنانية، بحفاظها على هذا المستوى الكبير من الالتزام بالموارد، في تعزيز السلام والاستقرار في جنوب لبنان، على الرغم من أنه يتحمل فوق طاقته من جراء المسؤوليات الإضافية التي تشمل نشر الأفراد في المناطق الحدودية والعمل على استتباب الأمن في المراكز الحضرية الرئيسية اللبنانية، وخاصة في بيروت. وتعين على القوات المسلحة اللبنانية في بعض الأحيان أن تنقل مؤقتا بعض قواتها من منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة من أجل تلبية احتياجات أمنية محددة من هذا القبيل، غير أن ذلك لم يخلف آثارا هامة على مستوى عملياتها.

٢٢ - وتواصل تعزيز التنسيق والاتصال بين قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير لضمان خلو المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني من عناصر مسلحة وأصول وأسلحة غير مأذون بها. ومنذ تقرير الأخير، تزايدت العمليات المنسقة من حيث العدد والتعقيد في آن واحد، فتعززت أنشطة الرصد والمراقبة على امتداد منطقة عمليات القوة. وتسير القوة والقوات المسلحة اللبنانية يوميا دوريات منسقة ست منها آلية وثلاث راجلة، إضافة إلى تشغيل نقطة تفتيش مشتركة في أجزاء مختلفة من منطقة العمليات. وواصلت قوة الأمم المتحدة تشغيل نقاط تفتيش مشتركة مع القوات المسلحة اللبنانية على مستوى نقطتي دخول هامين إلى منطقة العمليات على نهر الليطاني، كما جاء في تقرير الأخير. ولم تكن عندئذ نقاط التفتيش المشتركة تشغل بشكل مستمر، غير أن نقطة التفتيش المقامة في القطاع الشرقي تشغل حاليا بشكل متواصل، وستشغل أيضا نقطة التفتيش الأخرى في القطاع الغربي المقامة على جسر القاسمية على الطريق الساحلي قريبا بشكل متواصل.

٢٣ - وعلى إثر حادث إطلاق صاروخين في ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، زادت القوة والقوات المسلحة اللبنانية من تكثيف عمليتهما من أجل ضمان عدم استخدام المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني في أنشطة عدائية من أي نوع، وذلك بإجراء أربع عمليات يومية مضادة لإطلاق الصواريخ. وتشمل هذه العمليات تسيير دوريات منسقة آلية وراجلة، وإقامة مراكز مراقبة ونقاط تفتيش مؤقتة في المناطق التي يحتمل إطلاق الصواريخ منها. وتشمل العمليات أيضا أعمال تفتيش المركبات والناس المتنقلين في المنطقة، وخاصة ليلاً.

٢٤ - وأدت العمليات المنسقة لقوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير إلى العثور في ٩٦ حالة على أسلحة وذخيرة وأجهزة متفجرة متخلى عنها. ومن بين هذه الأعتدة المكتشفة قاذفتان للصواريخ، و ١٤ صاروخاً من عيار ١٢٠ ملم، و ٧٦ قنبلة هاون، و ٧ أجهزة متفجرة يدوية الصنع في هيئة أحجار تمويهية، و ٧ قذائف من عيار ١٥٥ ملم في ساحة، فضلاً عن اكتشاف ٢١ مغارة أو مخبأ. ولم تكن هناك دلائل على استعمال تلك الأمكنة مؤخراً. وتواصل القوات المسلحة اللبنانية تدمير أو مصادرة جميع ما عثر عليه من أسلحة وذخائر جنوب نهر الليطاني.

٢٥ - ويسعى كل من قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية إلى ضمان خلو المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني من العناصر المسلحة والأصول والأسلحة غير المأذون بها، وفقاً للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وقد أفيد مؤخراً عن وجود عدد متزايد من المدنيين المسلحين - صيادين ورعاة - في منطقة العمليات على مقربة من الخط الأزرق.

٢٦ - وتؤكد إسرائيل أن حزب الله يقوم بإعادة بناء وجوده وقدرته العسكريين إلى حد كبير داخل منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة. وتزود قوات الدفاع الإسرائيلية قوة الأمم المتحدة أحياناً بمعلومات عن مواقع داخل منطقة عمليات القوة تزعم بوجود تلك الأنشطة فيها. وتقوم قوة الأمم المتحدة بالتعاون مع القوات المسلحة اللبنانية على الفور بالتحقيق في مثل هذه الادعاءات إذا تلقت معلومات محددة بشكل كاف. وحتى الوقت الراهن، لم تعثر على أي دليل على إقامة هياكل أساسية عسكرية جديدة في منطقة العمليات. وتدعي إسرائيل أيضاً أن حزب الله قد كيّف أسلوب عمله حتى يخفي أنشطته عن أنظار قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية، وأنه نقل عملياته إلى المناطق الحضرية أساساً. وقد لاحظت قوة الأمم المتحدة أن أنشطتها التنفيذية تراقب عن كثب في بعض الأحيان من قبل مدنيين غير مسلحين. غير أن القوة تغير باستمرار أنماط تسيير دورياتها من أجل ضمان أعلى مستوى من الفعالية.

٢٧ - وكما ذكرت في تقرير السابقي، يعتبر ضمان خلو المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني من العناصر المسلحة والأصول والأسلحة غير المأذون بها مسعى طويل الأجل. وتدل عمليات إطلاق الصواريخ والهجمات المنفذة ضد قوة الأمم المتحدة، على نحو ما أفيد أعلاه وفي تقارير سابقة (S/2007/392 و S/2007/641)، على استمرار وجود عناصر معادية وأسلحة غير مأذون بها، بما في ذلك داخل منطقة العمليات، مما يقوض الجهود المشتركة الرامية إلى تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) ويشكل تهديدا مباشرا للسلام والأمن. لذلك، يجب على قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية زيادة تكثيف جهودهما المنسقة، بوسائل منها زيادة عمليات المراقبة على نهر الليطاني، من أجل إحباط أي عملية نقل للأسلحة ومنع الأنشطة العدائية في منطقة العمليات.

٢٨ - غير أن عددا من المتطلبات المتنافسة المفروضة على القوات المسلحة اللبنانية، بما فيها المتطلبات المتصلة بالأمن الداخلي في مناطق أخرى من البلد، مقترنة بعامل الموارد المحدودة، تعرض القوات المسلحة اللبنانية لضغوط متزايدة. ويساورني القلق لاحتمال تأثير هذه الحالة على وتيرة عمليات القوات المسلحة اللبنانية في جنوب لبنان على المدى الطويل، ووضع تحديات جديدة، نتيجة لذلك، أمام قوة الأمم المتحدة وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٢٩ - وأكرر تأكيد ضرورة دعم المجتمع الدولي من أجل مساعدة القوات المسلحة اللبنانية على أن تصبح قوة مجهزة ومقتدرة بشكل كاف حتى تتحمل في نهاية المطاف المسؤولية الأمنية الفعالة في منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة الحالية. ويظل الجيش عنصرا فاعلا رئيسيا لتحقيق استدامة الترتيبات المتوخاة في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) على المدى الطويل. ورغم استمرار تعزيز القدرات التنفيذية للقوات المسلحة اللبنانية من خلال عمليات التدريب المشتركة والأنشطة المنسقة مع قوة الأمم المتحدة، لا تزال هناك حاجة ملحة إلى المزيد من الدعم الدولي بالمعدات والأعتدة. وأعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي قدمت المساعدة إلى القوات المسلحة اللبنانية في شكل مركبات عسكرية بصفة أساسية. وهناك حاجة إلى تقديم المزيد من المساعدة فيما يتصل بالإمداد بالمعدات والأعتدة التي تمس إليها الحاجة من أجل زيادة القدرات اللوجستية والتنفيذية للقوات المسلحة اللبنانية.

٣٠ - وواصلت فرقة العمل البحرية التابعة لقوة الأمم المتحدة الاضطلاع بعمليات الاعتراض البحري على امتداد الساحل اللبناني من أجل منع الأسلحة غير المأذون بها والأعتدة المتصلة بها من الدخول إلى لبنان. ومنذ تولي فرقة العمل البحرية مهمتها في منتصف تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، اعترضت أكثر من ١٢ ٥٠٠ سفينة وجرى استفسارها، واعتبر ما يناهز ٧٠ منها سفنا مشبوهة قامت لاحقا البحرية اللبنانية أو مسؤولو الجمارك

بتفتيشها وتركها وشأنها. وفي ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، واستجابة لإشارة استغاثة من سفينة لبنانية على بعد حوالي ٨٠ كيلومترا جنوب ميناء بيروت، باشرت فرقة العمل عملية بحث وإنقاذ بمساعدة سفينة من البحرية الفرنسية كانت توجد في المنطقة. وأنقذ جميع أفراد طاقم السفينة. وتعزز التعاون فيما بين فرقة العمل والبحرية اللبنانية وبلغ مستوى أعلى من الفعالية. ويوجد باستمرار ضباط اتصال من البحرية اللبنانية على متن السفينة التي تقود عمليات الاعتراض البحري، وكذلك في مقر القوة.

٣١ - وواصلت قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية برنامجهما التدريبي المشترك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأحرز تقدم على مستوى التدريب البحري فيما يتعلق بكل من الاحتياجات التنفيذية والتكتيكية، مع التركيز على إدماج نظام الرادار الساحلي وقدرات البحرية اللبنانية. ويشرف تركيب نظام الرادار الساحلي وما يرتبط به من معدات الاتصالات على الانتهاء، وسيكون مركز العمليات البحرية في بيروت قادرا، بعد إتمام التدريبات اللازمة، على رسم صورة بحرية واضحة بشكل كامل وغير متقطع للمياه الإقليمية اللبنانية باستمرار. وبينما سيستطيع تحسين قدرات البحرية اللبنانية لها أن تتحمل تدريجيا بعض المسؤوليات والمهام التي تؤديها حاليا فرقة العمل البحرية، إلا أن الحاجة إلى مواصلة الدعم المادي والتقني ستظل ماسة على المديين المتوسط والطويل.

٣٢ - والتنسيق العام مع قوات الدفاع الإسرائيلية جيد، وتحفظ قوة الأمم المتحدة بمكتب اتصال يعمل فيه ضابطان في مقر القيادة الشمالية لقوات الدفاع الإسرائيلية في زيفات. ويسرني أن أبلغ عن إحراز تقدم نحو إنشاء مكتب للقوة في تل أبيب، يتوقع بدء تشغيله في غضون الفترة المقبلة.

٣٣ - وظلت مواقف السكان المحليين في جنوب لبنان من قوة الأمم المتحدة إيجابية على العموم طوال الفترة المشمولة بالتقرير. وتواصل قوة الأمم المتحدة المحافظة على علاقات وثيقة مع المجتمعات المحلية، وتقديم المساعدة الإنسانية، بما فيها الخدمات الطبية وخدمات طب الأسنان، والمساعدة في مجال الطب البيطري، وتقديم دعم هندسي محدود، والاضطلاع بأنشطة التعرف على الذخائر غير المنفجرة والتخلص منها. ووضعت القوة استراتيجية للاتصال بالمجتمعات المحلية من أجل ضمان فهم السكان المحليين لولايتها بوضوح والاستجابة على أفضل وجه لشواغلهم. وفي إطار هذه الجهود، يقيم الأفراد العسكريون والمدنيون اتصالات منتظمة مع السلطات المحلية وقادة المجتمعات المحلية، ويستعينون بالمواد الإعلامية الخاصة بالبعثة، مثل الإعلانات التلفزيونية والأفلام الوثائقية ومعارض الصور ومجلة تصدر مرة كل شهرين. وفضلا عن ذلك، ينفذ عنصر التعاون المدني - العسكري والشؤون المدنية

التابعان لقوة الأمم المتحدة مشاريع سريعة الأثر لفائدة المجتمعات المحلية، بتمويل من ميزانية البعثة وكذلك من البلدان المساهمة بقوات. وتظل هذه المشاريع أساسية حتى يتسنى لقوة الأمم المتحدة بناء الثقة مع السكان المحليين ودعمهم. بإقامة علاقات جيدة مع السكان المحليين أمر بالغ الأهمية لنجاح قوة الأمم المتحدة في تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

جيم - نزع سلاح الجماعات المسلحة

٣٤ - وفقا للحكومة الإسرائيلية، واصل حزب الله بناء منشآت جديدة وإجراء التدريبات شمال نهر الليطاني وفي وادي البقاع، حيث للحكومة اللبنانية مسؤولية حصرية عن الأمن. ولم يطعن حزب الله في المزاعم المتعلقة بإقامة منشآت عسكرية شمال نهر الليطاني وصرح علنا أنه سيستخدم ترسانته ضد إسرائيل إذا جرى استفزازه.

٣٥ - وترغم الحكومة الإسرائيلية أن حزب الله قام بتكليف أسلحته وتكتيكاته كي يأخذ في اعتباره وجود اليونيفيل جنوب نهر الليطاني، وتعتبر أن موقع منشآت حزب الله يجعل قواته العسكرية في نطاق إمكانها من إطلاق الصواريخ على إسرائيل. وإضافة إلى معلومات قدمت في تقارير سابقة، تذكر الحكومة الإسرائيلية أن ترسانة حزب الله تضم حوالي ١٠ ٠٠٠ صاروخ طويل المدى، إضافة إلى حوالي ٢٠ ٠٠٠ صاروخ قصير المدى، منتشرة شمال وجنوب نهر الليطاني على حد سواء. وأنكر حزب الله المزاعم المتعلقة بنقل أسلحة إلى المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني ويذكر أنه مستمر في احترام متطلبات القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) في هذا الصدد.

٣٦ - وثمة قلق كبير من التقارير التي تفيد أن حزب الله يعيد تسليح نفسه، وهو ما يطرح تحديات خطيرة لسيادة واستقرار واستقلال لبنان وتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٣٧ - وقد سلّط الضوء، في تقريره السابق، على التهديد الذي تشهده الجماعات المسلحة غير اللبنانية لاستقرار وسيادة لبنان. وسأبلغ مجلس الأمن عن هذا الأمر بمزيد من التفصيل في تقريره المقبل عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٥٩ (٢٠٠٤).

٣٨ - وإذا أضع في اعتباري أحكام الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) المتعلقة بنزع السلاح، فإنني لا زلت أؤمن بأن نزع سلاح حزب الله والمليشيات الأخرى ينبغي أن يتم عبر عملية سياسية يتولى زمامها اللبنانيون تؤدي إلى إعادة بسط سلطة الحكومة اللبنانية بسطا كاملا على جميع أراضيها بحيث لا يكون هناك سلاح إلا بموافقة الحكومة اللبنانية ولا سلطة سوى سلطة الحكومة اللبنانية. وبالرغم من أن نزع سلاح المجموعات المسلحة يظل قضية مركزية في النقاش السياسي في لبنان، يؤسفني أن أشير إلى أن التدهور المستمر للمناخ

السياسي والجمود الذي طال أمده لم يكونا مواتين لمعالجة القضية بشكل ملموس على الصعيد الوطني.

دال - الحظر على الأسلحة

٣٩ - وجهت الانتباه، في تقرير الأخير إلى مجلس الأمن عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، إلى المزاعم المتعلقة بخرق الحظر المفروض على نقل الأسلحة عبر الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية والنقل المزعوم لأسلحة متطورة من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية عبر هذه الحدود. وقد ردّت الجمهورية العربية السورية، في رسالتها المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/724)، على تلك المزاعم واعتبرت أنه توجد خلف مزاعم تهريب الأسلحة عبر الحدود السورية - اللبنانية دوافع سياسية وليست اعتبارات أمنية. بيد أن حزب الله ما فتئ، باعتراف قياداته في عدة مناسبات، يعيد بناء قدرته العسكرية منذ حرب ٢٠٠٦ مع إسرائيل. ومن ثم، لا يزال يساورني القلق من أن هذه الحدود لا تزال عرضة لمثل هذه الخروقات، التي ستمثل انتهاكات جسيمة للقرار وتشكل تهديدا كبيرا لاستقرار وأمن لبنان.

٤٠ - وتواصل القوات المسلحة اللبنانية انتشارها على طول هذه الحدود ورصدها من أجل منع مثل هذه الخروقات. بيد أن هذا الوجود تقلص إلى حد ما بسبب زيادة المتطلبات العملياتية التي تقع على القوات المسلحة اللبنانية للتصدي لمختلف التحديات الأمنية في أجزاء أخرى من البلد. لكن عوض عن هذا الأمر جزئيا نشر جنود إضافيين من قوات الأمن الداخلي.

٤١ - ومما لا يزال يثير القلق أيضا المواقع العسكرية المدججة بالسلاح التي تحتفظ بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وفتح الانتفاضة على طول الحدود نفسها. ويشكل وجودها تحديا مباشرا ومستمر لسيادة الدولة اللبنانية نظرا لأنها تعطي الجماعتين سيطرة بحكم الواقع على شريط من الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية. وتواصل القوات المسلحة اللبنانية الاحتفاظ بخط دفاعي حول كلا المخيمين العسكريين.

٤٢ - وواصلت الحكومة اللبنانية جهودها الرامية إلى تعزيز قدرتها على تأمين حدود البلد. وفي تقرير الأخير إلى مجلس الأمن، أشرت إلى التقدم الأولي الذي أحرزته الحكومة اللبنانية، بمساعدة من المجتمع الدولي، نحو تنفيذ بعض توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية. ويسرني أن أشير الآن إلى أنه قد أحرز بعض التقدم، منذ تقرير الأخير، نحو تنفيذ بعض التوصيات الأساسية لفريق التقييم من خلال العملية المتواصلة الرامية إلى تعزيز قدرة لبنان على إدارة الحدود في إطار المشروع التحريبي الذي تقوده ألمانيا في شمال لبنان.

٤٣ - وشرعت القوة المشتركة لمراقبة الحدود في لبنان، التي جمعت الأجهزة الأمنية اللبنانية الرئيسية الأربعة لأغراض المشروع التجريبي، في القيام بعمليات برية في الفترة الممتدة بين كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٨. وتمتد منطقة عمليات القوة على ما يقارب ١٣٠ كلم على طول الحدود الشمالية للبنان مع الجمهورية العربية السورية ويقارب عمقها حوالي ٢٠ كلم في الأراضي اللبنانية. وتشكل القوة التي يقودها لواء من القوات المسلحة اللبنانية من ثلاثة أفرقة، كل واحد منها مسؤول عن قطاع محدد من منطقة العمليات. ويتشكل كل فريق من حوالي ١٣٠ جنديا من الجيش اللبناني، و ٥٠ فردا من قوات الأمن الداخلي، و ١٠ موظفين من الأمن العام، و ١٠ موظفين من السلطات الجمركية. وتسير هذه الأفرقة دوريات في منطقة مسؤوليتها من خلال دوريات متحركة وعدد من نقاط المراقبة الثابتة. ويجري تنسيق العمليات البرية من غرفة عمليات مشتركة أنشئت مؤخرا توجد بمقر قيادة الجيش اللبناني لمنطقة الشمال في طرابلس. وبالرغم من أن القوة صادفت حوادث تهريب، فإن هذه الحالات كانت صغيرة وتتعلق فقط بتهريب وقود الديزل وغيره من المواد غير الفتاكة. وحتى الوقت الحاضر، لم تكتشف القوة أية حالة لتهريب الأسلحة في منطقة عملياتها.

٤٤ - واتخذت السلطات اللبنانية أيضا الخطوات الأولى نحو نقل نقطة العبور الحدودية الشمالية الأساسية في العبودية من موقعها الحالي على بعد كيلومتر واحد جنوب الخط الحدودي إلى موقع على جانب النهر الكبير الذي يدل على الحدود ذاتها. ومن شأن هذا التدبير أن يقلص من إمكانيات استخدام طرق التفتافية أو أنشطة غير شرعية عبر الحدود. ويسرني أيضا أن أشير إلى الجهود الهامة التي تبذلها السلطات الجمركية في مواصلة تحديث وتعزيز حوسبة الآليات التي تستخدمها في التتبع والمراقبة، بدعم من المجتمع الدولي.

٤٥ - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، واصل المانحون الدوليون توفير الخبرة التقنية والمعدات كجزء من عملية بناء قدرة لبنان في مجال إدارة الحدود. وثمة جانب أساسي لتعزيز هذه القدرة هو برنامج التدريب الواسع والمستمر الذي يجري توفيره لجميع أعضاء قوة الحدود المشتركة اللبنانية البالغ قوامها ما يقارب ٨٠٠ فرد.

٤٦ - وبالرغم من هذه الإنجازات الأولية، تظل الجهود التي يبذلها لبنان لتعزيز أمنه الحدودي في مراحلها الأولى، ولا زال ينبغي القيام بالكثير. وبالرغم من أن قوة الحدود المشتركة بدأت العمليات البرية، فإنه تلزم مواصلة تطوير إجراءاتها في مجال القيادة والمراقبة والتنقل والاتصال والتشغيل. ونتيجة لذلك، فإن القوة لم تحقق بعد كامل قدرتها العملية. وأحد التحديات الرئيسية في هذا الصدد يتمثل في كفاءة استمرار اندماج الوكالات الأمنية

الأربع التي تشكل القوة. وتبعا لذلك، ستلزم جهود متواصلة من السلطات اللبنانية لكفالة درجة أكبر من توحيد الإجراءات والعمليات في إطار المشروع التجريبي. كما أن عملية إنشاء وإعادة تأهيل بعض الهياكل الأساسية المادية متواصلة وستكون هذه لازمة لدعم التشغيل الكامل لعدد من نقاط المراقبة والتجمع الخاصة بالقوة في جميع أنحاء منطقة مسؤوليتها. ومما يكتسي أهمية أساسية أيضا تسليم السلطات اللبنانية على وجه السرعة ما تبقى من المعدات التقنية ومعدات الاتصال اللازمة التي ستعزز بشكل أكبر قدرة القوة على القيام بالعمليات وفعاليتها. وأعتقد أنه آن الأوان للاستفادة من الإنجازات الأولية الهامة للمشروع وتوسيعها، ومواصلة تعزيز قدرة قوة الحدود المشتركة.

٤٧ - بالرغم من التقدم المحرز في بعض جوانب تعزيز إدارة الحدود، يساورني القلق لكون الأزمة السياسية المستمرة والحالة الأمنية المتدهورة استدعيتا أيضا مطالب إضافية من القوات الأمنية وأوجدتا تحديات أمام هذا المجهود. إن لا تزال جوانب أساسية من توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، التي تعد أمرا جوهريا لتعزيز الترتيبات الأمنية على طول الحدود تنتظر التنفيذ. ووفقا لطلب مجلس الأمن الوارد في البيان الرئاسي المؤرخ ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧ (S/PRST/2007/29)، وسعيا إلى تقييم دقيق لتنفيذ توصيات الفريق وتقديم معلومات مستكملة إلى المجلس، فإنني أعتزم أن أوفد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير المقبل، فريقا إلى لبنان لإجراء تقييم. وسيجري الترتيب للزيارة بالتنسيق مع الحكومة اللبنانية.

٤٨ - وثمة جانب هام آخر ينبغي النظر فيه في سياق إقامة نظام لأمن الحدود هو ضرورة تسريع وتيرة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في المناطق اللبنانية الحدودية من أجل إمداد المجتمعات المحلية في تلك المناطق بديل اقتصادي عملي عن التهريب والتجارة غير الشرعية عبر الحدود. لذا، أدعو المجتمع الدولي إلى دعم جهود الحكومة اللبنانية الرامية إلى توسيع هذا النشاط الإنمائي وتعزيزه.

٤٩ - وكررت الجمهورية العربية السورية التأكيد أنها ضاعفت عدد حرس الحدود على جانبها من الحدود، على النحو الذي سبق وأشرت إليه في تقريرتي المؤرخ ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧ (S/2007/147). وأشارت الجمهورية العربية السورية أيضا إلى أنها طلبت معدات تقنية من أجل المساعدة في رصد حدودها وتدريب الموظفين السوريين، لكنها لم تتلق بعد جوابا نهائيا في هذا الصدد. وعلاوة على ذلك، قدمت الجمهورية العربية السورية معلومات عن ١٧ اجتماعا بين المسؤولين السوريين واللبنانيين عقدت في الفترة من ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى ٢٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧، نوقشت خلالها مسائل عملية متصلة بالتهريب والجمارك ووصول الفلاحين إلى الأراضي على كلا جانبي الحدود. بيد أنني أكرر،

للأسباب المشار إليها في الفقرة ٣٩ أعلاه، تأكيد دعوتي للجمهورية العربية السورية إلى تقديم الدعم إلى الحكومة اللبنانية وإلى التعاون معها في إطار عملية ثنائية من أجل إدارة حدودهما المشتركة، وهو هدف مفيد لكلا البلدين.

هاء - الألغام الأرضية والقنابل العنقودية

٥٠ - منذ نهاية نزاع سنة ٢٠٠٦، قام مركز الأمم المتحدة لتنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام في جنوب لبنان بتنسيق إزالة وتقليل محدد للألغام في ٣٣ مليون متر مربع من الأراضي الملوثة، وهي تشكل ٤٤ في المائة من المناطق السطحية و ٢٥ في المائة من المناطق تحت السطحية، من خلال مجهود مشترك يشمل القوات المسلحة اللبنانية، واليونيفيل، والأمم المتحدة ومنظمات إزالة الألغام الممولة بشكل ثنائي. وتم تحديد مكان ما مجموعه ٣٦٢ ١٤٠ ذخيرة عنقودية وتدميرها. وعندما بدأ التخطيط للعمليات بعد الحرب، قدرت المساحة التي تعاني من هذه المشكلة بحوالي ٣٢ مليون متر مربع، وهو ما زاد الآن إلى ٣٨,٧ مليون متر مربع حتى الوقت الحاضر. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حدد مركز تنسيق الإجراءات المتعلقة بالألغام ١٢ موقعا آخر قصف بالقنابل العنقودية، وهو ما يجعل مجموع المواقع المسجلة حتى الآن ٩٦٣ موقعا.

٥١ - وتواصل الذخائر غير المنفجرة، ولا سيما الذخائر العنقودية، تشويه وقتل المدنيين في جنوب لبنان، بما متوسطه إصابتان من المدنيين في الشهر. فمنذ نهاية نزاع سنة ٢٠٠٦ حتى الوقت الحاضر، أدت الذخائر غير المنفجرة والذخائر العنقودية معا إلى مصرع ٢٧ وإصابة ٢٠٩ من المدنيين، وإلى مصرع ١٤ من العاملين في إزالة الألغام (من بينهم أحد أفراد حفظ السلام في اليونيفيل) وإصابة ٣٤ منهم.

واو - الجنديان المختطفان والأسرى

٥٢ - يؤسفني أن أذكر في التقرير أنه لم يحرز أي تقدم في الجوانب الإنسانية للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وتحديد المسائل المتعلقة بالجنديين الإسرائيليين المختطفين والأسرى اللبنانيين. ولا يزال حزب الله يرفض تقديم أي معلومات عن إطلاق سراح أو مصير الجنديين المختطفين، أو دي غولدفاسر وإلداد ريجيف، ويضع شروطا ومطالب لإطلاق سراحيهما خارجة تماما عن نطاق القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٥٣ - ولم يكن ارتفاع نبرة الخطابة خلال الأشهر الماضية والأحداث الأخيرة مواتية لتحقيق اختراق في المفاوضات. كما لم تساهم بالمثل الملاحظات العلنية للأمين العام

لحزب الله فيما يتعلق برفات جنود إسرائيليين في لبنان من حرب ٢٠٠٦ في الحل الإنساني المرجو.

زاي - ترسيم الحدود

٥٤ - سعياً إلى تنفيذ الفقرة ١٠ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) بشأن ترسيم الحدود بين لبنان والجمهورية العربية السورية، واصلت دعوة حكومتي البلدين إلى الوصول إلى اتفاق بشأن حدودهما المشتركة. وواصلت الحكومة اللبنانية الإعراب عن استعدادها للمضي قدماً في ترسيم الحدود. وتؤكد الحكومة السورية أن ترسيم الحدود مسألة سيادية ثنائية ينبغي حلها بين الحكومتين السورية واللبنانية. وكررت الجمهورية العربية السورية، في رسالتها المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ (S/2007/724) الإعراب عن استعدادها "للبدء بترسيم الحدود السورية - اللبنانية بدءاً من الشمال وذلك لضرورات عملية بحكم وجود الجزء الجنوبي المشترك من هذه الحدود تحت الاحتلال الإسرائيلي". وأحث كلتا الحكومتين أن تتخذا دون إبطاء خطوات عملية لتحقيق هذا الهدف وفقاً للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦).

٥٥ - وستشكل إعادة تنشيط لجنة الحدود اللبنانية - السورية، على نحو ما اقترحه الرئيس الأسد خلال اجتماعي معه في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، خطوة في الاتجاه الصحيح. ولا تشكل التأكيدات السورية الرسمية المتعلقة باجتماعات مسؤولي مراقبة الحدود السوريين واللبنانيين والمعلومات التي قدمتها عن عقد ١٧ اجتماعاً حتى الآن بديلاً عن تنشيط لجنة الحدود اللبنانية السورية، ذلك لأن تلك الاجتماعات لم تعالج مسائل تعيين الحدود وإنما المسائل المتصلة بالتهريب والجمارك. وأدعو مجدداً حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان إلى أن تتخذا على وجه الاستعجال خطوات تماشياً والقانون الدولي من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن حدودهما المشتركة.

٥٦ - وفي تقريرني السابق عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، قدمتُ تحديداً مؤقتاً لمنطقة مزارع شبعا استناداً إلى أفضل المعلومات المتوافرة. ولم ترد الجمهورية العربية السورية بعد على طلبي المحدد من أجل الحصول على وثائق، على النحو المبين في رسالتي المؤرخة ٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، وهو ما من شأنه أن يساعد في رسم دقيق للإحداثيات الجغرافية للخط ذي الصلة بالموضوع. وإضافة إلى ذلك، لم يكن هناك أي رد رسمي على التحديد المؤقت المقدم من رسام الخرائط من حكومات لبنان والجمهورية العربية السورية وإسرائيل. وأشجعها على تقديم هذه الردود إلى الأمانة العامة.

٥٧ - وأشرت في التقرير نفسه إلى أنني أعتزم التشاور مع جميع الأطراف المعنية وأعضاء مجلس الأمن بشأن التطورات المقبلة. وأعربت أيضا عن اعتزامي أن أتابع بشكل مباشر مع حكومة الجمهورية العربية الرسالة المؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٠٧ الموجهة من وزير الخارجية الإسباني. ولقد أجريت هذه المشاورات، لكنني لست قادرا على الإبلاغ عن إحراز أي تقدم. وبالرغم من أن الحكومة اللبنانية متشبثة بمقترحها الوارد في خطة النقاط السبع المقدمة في آب/أغسطس ٢٠٠٦، تعتبر الحكومة الإسرائيلية قضية مزارع شبعا قضية تنبغي معالجتها بين لبنان والجمهورية العربية السورية. وتواصل الجمهورية العربية السورية التأكيد أنها لن تقوم بترسيم الحدود مع لبنان في هذه المنطقة إلا بعد الانسحاب الإسرائيلي. وسأواصل بذل جهودي الدبلوماسية في هذا الصدد، في إطار خطة النقاط السبع التي قدمها رئيس الوزراء السنيورة وسأبلغ مجلس الأمن عن أي تقدم يتم إحرازه في هذا الشأن. بيد أنني أكرر التأكيد أنه لا يمكن فصل التقدم المحرز في هذه القضية عن المبادئ والعناصر اللازمة لوقف دائم لإطلاق النار وللحل الطويل المدى المحدد في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

ثالثا - أمن وسلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٥٨ - واجهت اليونيفيل، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هجوما مباشرا آخر وعددا من التهديدات الأمنية. ففي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، تم تفجير جهاز متفجر يدوي الصنع بواسطة جهاز تحكم عن بعد عند مرور إحدى مركبات اليونيفيل في الطريق السريع الساحلي الرئيسي الرابط بين بيروت وجنوب لبنان، خارج مدينة صيدا. وتسبب الانفجار في إصابات طفيفة لاثنتين من أفراد حفظ السلام الأيرلنديين وفي ضرر مادي لمركبة الأمم المتحدة التي كانا يستقلانها. وقد باشرت السلطات اللبنانية واليونيفيل فوراً تحقيقاً في الحادث. وكان هذا ثالث هجوم على اليونيفيل منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، إضافة إلى هجمات أخرى أخفقت ضد البعثة أبلغت عنها سابقا (انظر S/2007/392 و S/2007/641). وارتكب هذا الهجوم الأخير خارج منطقة العمليات على طول طريق الإمداد الأساسي لليونيفيل الذي يربطها بالعاصمة اللبنانية.

٥٩ - ولا تزال التحقيقات التي تجريها السلطات الوطنية اللبنانية والإسبانية معا في هجوم ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ على اليونيفيل الذي أودى بحياة ستة من أفراد حفظ السلام العاملين في الوحدة الإسبانية متواصلة. وحتى الوقت الحاضر، لم تتبن أي جهة مسؤولية هذا الهجوم ولا تزال هوية مرتكبيه مجهولة. وواصلت السلطات الوطنية اللبنانية بدورها تحقيقها في هجوم ١٦ تموز/يوليه ٢٠٠٧ على مركبة للشرطة العسكرية لليونيفيل تابعة للوحدة التنزانية وأبلغت اليونيفيل أن أحد المشبوهين في ارتكابه موجود الآن رهن الاعتقال.

٦٠ - وعلى هذه الخلفية من الهجمات الإرهابية ضد اليونيفيل وفي ضوء التهديدات المستمرة من بعض الجماعات المقاتلة، بما فيها القاعدة، يظل أمن وسلامة أفراد اليونيفيل مسألة تثير قلقا خاصا. إذ على الرغم من التزام جميع الأطراف باحترام سلامة وأمن اليونيفيل ومسؤولية الحكومة اللبنانية عن حفظ القانون والنظام الداخلي، تواصل اليونيفيل التركيز على تخفيف المخاطر على أفرادها وأصولها ومنشأتها عن طريق مشاريع لتعزيز الهياكل الأساسية، وتحليل المعلومات، واقتناء وسائط إلكترونية مضادة لتعطيل الأجهزة المتفجرة، وكذا مركبات جوية صغيرة غير مأهولة. وستستخدم المركبات الجوية غير المأهولة حسب حسن تقدير قائد القوة كإحدى المعدات الإضافية لتخفيف المخاطر من أجل تعزيز حماية القوة وأمن الموظفين المدنيين.

٦١ - وجرى تعزيز قدرة اليونيفيل على إجراء التحقيقات من خلال نشر خبراء في التحاليل الجنائية. ومن شأن النشر المعتمد لمكون من الشرطة العسكرية الدولية أن يزيد من قدرة البعثة على إجراء التحقيقات، بما في ذلك قدرات التحاليل الجنائية. وقد تمت مفاتحة البلدان المساهمة بقوات بشأن تعزيز القدرات الاستخباراتية لليونيفيل من خلال إنشاء مركز التحليل المشترك للبعثة ونشر وحدات للاستخبارات والمراقبة والاستطلاع.

رابعاً - نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان

٦٢ - تواصل اليونيفيل الاحتفاظ بمستوى عال من التأهب العملياتي. ففي ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨، بلغ مجموع قوام اليونيفيل ١٢ ٧٠٧ من الأفراد العسكريين. وقد أُنمت الوحدات الأيرلندية والفنلندية والقطرية انتدابها خلال الفترة المشمولة بالتقرير؛ بيد أن أيرلندا وقطر تحتفظان بضباط في مقر اليونيفيل. وتناقش إدارة عمليات حفظ السلام مع البلدان المساهمة بقوات مسألة إيجاد قوات بديلة لضمان كفاية الموارد اللازمة لليونيفيل. ويمكن القوام الحالي لليونيفيل وانتشارها الجنود من الاضطلاع بالمهام المعهود بها إليهم بفعالية في جميع أنحاء منطقة العمليات. ويقوم بإسناد اليونيفيل حالياً ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة التابعين لفريق المراقبين في لبنان. وإضافة إلى ذلك، يعمل في اليونيفيل حالياً ما مجموعه ٣١٣ موظفا دوليا و ٦١٢ موظفا وطنيا.

٦٣ - وتضم فرقة العمل البحرية أربعاً من الفرقاطات الخمس المطلوبة وسبعة من الطرادات/زوارق الدوريات العشرة المطلوبة. وينبغي ألا ينقص عدد الفرقاطات أو زوارق الدوريات أكثر مما هو عليه الآن، إذا أريد لفرقة العمل البحرية أن تنجز مهامها الحالية. ويجري وضع اللمسات الأخيرة على تحليل لنسبة توافر السفن للمهام وذلك لكفالة أن تكون المعدات البحرية لليونيفيل مجهزة تجهيزاً أمثل لاضطلاعها بمهامها البحرية. وفي نهاية

شباط/فبراير ٢٠٠٨، ستسلم ألمانيا قيادة فرقة العمل البحرية إلى القوة البحرية الأوروبية، وهي مبادرة بحرية لجنوب أوروبا تضم إسبانيا وإيطاليا والبرتغال وفرنسا.

٦٤ - ويجري حاليا وضع اللمسات الأخيرة على استعراض شامل للخلية العسكرية الاستراتيجية طلبته الجمعية العامة.

خامسا - ملاحظات

٦٥ - بعد أكثر من عام ونصف منذ اعتماد القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) فإن نشر وأنشطة قوة الأمم المتحدة والقوات المسلحة اللبنانية قد أسهما في تحقيق أطول فترة من الاستقرار النسبي في جنوب لبنان على مدى سنوات عديدة وساعدا في إيجاد بيئة استراتيجية جديدة في المنطقة الواقعة جنوب نهر الليطاني كما أنه يتم الشعور بهذه الآثار في شمال إسرائيل وتقر بها السلطات الإسرائيلية. غير أن عددا من الحوادث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير وأثارت توترات في منطقة عمليات القوة هي سبب يبعث على القلق. كما أنني أشعر بالقلق من جراء التهديدات التي أطلقها الأمين العام لحزب الله يومي ١٤ و ٢٢ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بشأن حرب مفتوحة ضد إسرائيل وذلك بعد جنازة عماد مغنية، الذي أُغتيل بتاريخ ١٣ شباط/فبراير في دمشق. إن هذه الخطابة تتعارض مع روح ومرامي القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يهدف إلى تحقيق وقف إطلاق نار دائم. وأدعو الطرفين إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس وإلى مواصلة التقيد بالتزاماتهما التي أعلن عنها بالقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٦ - إن تداعيات الأزمة السياسية المتواصلة في لبنان، والتي أدت إلى إغلاق أعمال مؤسسات رئيسية تابعة للدولة، لها أهميتها أيضا بالنسبة لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). فهذه المؤسسات، والعملية المصاحبة لحوار وطني تحتاج إلى إنعاشها من أجل تحقيق مزيد من التقدم ومواصلته في تنفيذ أحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وخلال زيارتي إلى لبنان في ١٥ و ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، شجعت جميع الأطراف على ألا تدخر أي جهد في سبيل إيجاد حل للأزمة حرصا على مستقبل بلدهم. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، ترأست اجتماعا وزاريا في باريس حضرته مصر والإمارات العربية المتحدة والأردن والمملكة العربية السعودية وفرنسا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا والبرتغال (رئاسة الاتحاد الأوروبي)، والمفوضية الأوروبية والممثل السامي للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا، حيث أصدر ذلك الاجتماع بيانا مؤيدا تأييدا قويا للبنان ولشعبه. وقد عمل ممثلي على الأرض، خاصة منسقي الخاص للبنان، من أجل تضيق الفجوة بين مواقف

الأطراف. إضافة إلى ذلك، تواصل الأمم المتحدة دعم المبادرات الإقليمية والدولية التي تسعى إلى إيجاد حل سلمي للأزمة.

٦٧ - وإنني ممتن للبلدان الـ ٢٨ المساهمة بقوات والتي، من خلال مشاركتها في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، مكّنت القوة من الاضطلاع بولايتها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأكد من جديد على ضرورة مواصلة دعم القوة، بما في ذلك الالتزام بالمساهمة بالقوات والأصول اللازمة لتمكين القوة من أن تؤدي بفعالية جميع الأنشطة المكلفة بها على الأرض وفي البحر. وأود أن أشيد إشادة قوية بقائد القوة وموظفي حفظ السلام، عسكريين ومدنيين، ممن يواصلون القيام بدور أساسي في المساعدة على تعزيز السلم والاستقرار في جنوب لبنان. في الوقت ذاته، فإنني لا أزال أشعر بقلق بالغ حيال سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأحث جميع الأطراف على التقيد بالتزامها باحترام سلامتهم وأمنهم.

٦٨ - إن الأحداث التي وقعت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أثارت توترات وقوضت جهود البعثة الرامية إلى بناء الثقة بين الأطراف ومع سكان جنوب لبنان. وأود أن أؤكد على التزامات الأطراف بالاحترام الكامل لوقف الأعمال القتالية وبمنع أي انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٦٩ - وأشعر بالقلق لاستمرار الانتهاكات الجوية التي تقوم بها إسرائيل بلا هوادة، غالبا بدون أية مراعاة لمستويات التوتر والغضب التي تولدها هذه الأعمال على الأرض. إن هذه الانتهاكات المتكررة للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) تقوض مصداقية القوات المسلحة اللبنانية وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في عيون السكان المحليين ثم، بسبب ذلك، تعرقل مقدرة القوة على تنفيذ ولايتها.

٧٠ - إن استمرار احتلال قوات الدفاع الإسرائيلية للجزء الشمالي من قرية الغجر يشكل انتهاكا مستمرا لسيادة لبنان، وللقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، وللخط الأزرق. وأطالب حكومي لبنان وإسرائيل بالعمل مع قائد قوة الأمم المتحدة من أجل الوصول إلى اتفاق يضمن انسحاب قوات الدفاع الإسرائيلية إلى جنوب الخط الأزرق، مع المراعاة الواجبة للمشاكل الإنسانية المشروعة للسكان.

٧١ - وأظل قلقا حيال التقارير المتواصلة وبيانات حزب الله العلنية التي تشير إلى خروق لحظر الأسلحة، في انتهاك خطير للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وعلى جميع الدول الأعضاء في المنطقة، لا سيما الجمهورية العربية السورية وجمهورية إيران الإسلامية، مسؤولية أساسية في هذا الشأن. ذلك أن مثل هذه الانتهاكات تنطوي على خطر زيادة زعزعة الاستقرار في لبنان والمنطقة بأكملها.

٧٢ - إن إدارة الحدود إدارة فعالة هي شرط واجب أساسي لضمان أمن واستقرار لبنان. وتحقيق هذا سيكون مسعى طويل الأجل لا بد من أن تواصل قيادته السلطات اللبنانية بدعم وخبرة دوليين مستمرين. وفي غضون الفترة المشمولة بالتقرير القادم، ومن أجل إجراء تقييم شامل لتنفيذ توصيات الفريق المستقل لتقييم الحدود اللبنانية، فإنني اعتمد إيفاد فريق إلى لبنان لإجراء تقييم. ويشجعني التصميم الذي أظهرته حكومة لبنان على تحسين قدرتها في هذا المجال، وعلى وجه الخصوص التزامها بنجاح المشروع التجريبي على امتداد حدودها الشمالية مع الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، فمن الواضح أنه ما زالت هناك تحديات هامة تحتاج إلى المعالجة. فعلى الجمهورية العربية السورية مسؤولية مشتركة في ضبط حدودها مع لبنان وتنفيذ الفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٣ - وأحث حكومتي الجمهورية العربية السورية ولبنان على اتخاذ خطوات عملية دون تأخير في سبيل ترسيم حدودهما المشتركة وفقا للقرارين ١٧٠١ (٢٠٠٦) و ١٦٨٠ (٢٠٠٦). وسأواصل جهودي الدبلوماسية بشأن مسألة منطقة مزارع شبعا.

٧٤ - وبعد جهود مثابرة بذلتها الأمم المتحدة سواء في المقر أم في الميدان لضمان البيانات التقنية المتعلقة بالضربات التي استخدمت فيها الذخائر العنقودية، قدمت قوات الدفاع الإسرائيلية في ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨ بعض المعلومات. غير أن النتائج الأولية تشير إلى أن المعلومات المقدمة لها قيمة محدودة جدا. وأكرر مع الاستعجال دعوتي إلى حكومة إسرائيل أن تقدم بيانات الضربات مفصلة عن نوع وكمية والإحداثيات المحددة للذخائر الفرعية التي أطلقت خلال نزاع ٢٠٠٦. إذ من شأن هذه المعلومات الأساسية أن تعزز تعزيزا كبيرا معدل عمليات الإزالة في جنوب لبنان وأن تخفض عدد الحوادث بنسبة للمدنيين والخبراء العاملين في إزالة الألغام على السواء.

٧٥ - وأكرر طلب المجتمع الدولي الثابت إلى الطرفين كي يضاعفا من جهودهما، بالتنسيق مع المُيسّر، من أجل الوصول عاجلا إلى حل لمسألة الجنديين الإسرائيليين المختطفين والسجناء اللبنانيين والامتنال للمطالب الإنسانية في القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

٧٦ - وبالإشارة إلى الفقرة ٦ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، فإنني أشكر تلك الدول الأعضاء التي قدمت بالفعل مساعدة من أجل إعادة إعمار لبنان وتنميته، وأحث المجتمع الدولي كي يقدم مزيدا من الدعم لنداءات حكومة لبنان في هذا الصدد. بالإضافة إلى ذلك، فإن القوات المسلحة اللبنانية، بوصفها العمود الفقري لتنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وأداة رئيسية لتحقيق السلم والاستقرار في لبنان، فإنها تحتاج

وتستحق الدعم المتواصل والمعزز من قبل المجتمع الدولي، سواء فيما يتصل بالمعدات أو التدريب.

٧٧ - ويبقى اقتناعي العميق أننا يجب أن نواصل بذل كل ما أمكن من جهود لتحقيق سلام عادل ودائم وشامل للشرق الأوسط يقوم على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣). فهذا مع كامل السلامة الإقليمية والسيادة والاستقلال السياسي للبنان يبقى أحدهما معتمدا على الآخر.

٧٨ - وأخيرا أود أن أشكر المنسق الخاص للبنان، غير بيدرسون من النرويج، حيث أتمّ فترة عمله في لبنان، وذلك على قيادته وتفانيه في تنفيذ العمل الهام للأمم المتحدة في لبنان. وأتمنى له التوفيق في أية مساع له في المستقبل.

العنصر العسكري في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٨^(أ)

البلد	العنصر العسكري المنتشر في القوة		
	الضباط	الجنود	المجموع
إسبانيا	١٥	١ ١١٩	١ ١٣٤
ألمانيا	٧	٥٣٤	٥٤١
إندونيسيا	٧	٨٥٠	٨٥٧
أيرلندا	٧	صفر	٧
إيطاليا	٣٣	٢ ٥٦١	٢ ٥٩٤
البرتغال	٥	١٤١	١٤٦
بلجيكا	٥	٣٥٩	٣٦٤
بولندا	٨	٤٨١	٤٨٩
تركيا	٣	٩٠٤	٩٠٧
جمهورية تنزانيا المتحدة	٢	٧٥	٧٧
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية	١	صفر	١
سلوفينيا	صفر	١٤	١٤
الصين	٨	٣٣٥	٣٤٣
غانا	١٩	٨٤٩	٨٦٨
غواتيمالا	١	صفر	١
فرنسا	٢٢	١ ٤٣٤	١ ٤٥٦
قبرص	٢	صفر	٢
كرواتيا	١	صفر	١
كوريا	٣	٣٥٩	٣٦٢
لكسمبرغ	صفر	٢	٢
ماليزيا	٧	٣٦٠	٣٦٧
نيبال	٩	٨٥٠	٨٥٩
الهند	١٣	٨٦٩	٨٨٢
هنغاريا	٤	صفر	٤
هولندا	١	١٤٥	١٤٦
اليونان	٣	٢٨٠	٢٨٣
المجموع	١٨٦	١٢ ٥٢١	١٢ ٧٠٧

(أ) كما يدعم القوة حاليا ٥١ مراقبا عسكريا من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة وذلك في فريق مراقبي لبنان. وفي إدارة عمليات حفظ السلام في المقر، تتألف الخلية العسكرية الاستراتيجية حاليا من ٢٨ ضابطا.